



First draft, 13 December 2013

## الضمان الاجتماعي حق لكل شخص

أرضية الحماية الاجتماعية كأهداف نمائية

### مشروعنا

من الواضح أن العالم من حولنا لا يزال في بداية القرن الواحد والعشرين مكان غير عادل وغير متساوي وغير آمن وغير صحي لغالبية الناس. فعلى الصعيد العالمي هناك أربعة من خمسة أشخاص لاسبيل لهم للوصول إلى الحماية الاجتماعية الشاملة. حوالي 80% من سكان العالم يمارسون حياة محفوفة بمخاطر إجتماعية وبيولوجية نتائجاً في ضمان الدخل في حين تنتاب الأزمات الاقتصادية على الصعيد الفردي والوطني. وما لا يقل عن 50% من السكان المهددين تلامس حياتهم ملامح الفقر المطلق، المظاهر الأقصى من عدم الأمان. وتسجل تزايد نسبة الإناث الفقيرات و30% من سكان العالم فيفتقرن إلى الرعاية الصحية المناسبة. طفل من بين إثنين يعاني من الفقر وملابس الأطفال يلقون حتفهم سنوياً من أمراض يمكن الوقاية منها وملابس كبار السن يواجهون الفقر والمعاناة والمرض حتى النهاية. وعدم المساواة والتمييز يتزايد في الكثير من مناطق العالم. أما التنمية الاجتماعية فغير متساوية وتنقدم بخجل.

ويبدو أن الحقائق الدولية حتمية ولكن بالإمكان التغيير عبر عمل سياسي فاعل.

ونحن من خلال التحالف الدولي لأرضية الحماية الاجتماعية، والذي يضم أكثر من 70 من منظمات المجتمع المدني و إتحاد منظمات حول العالم يعمل للنهوض بالحماية الاجتماعية لتعبيد الطريق نحو غاية من جدول أعمال التنمية العالمية. وتستهدف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإستدامة. ويمكن أن يتحول ذلك إلى عامل في توفير نمو دامج ومستدام ويوفر حصانة في مواجهة الكوارث

---

لكل الحق بالضمان الاجتماعي: أرضيات الحماية الاجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الاجتماعية

الطبيعية والمفتعلة وكذلك الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والحفاظ على معيشة الناس

فنحن نعمل لتكريس هدف أساسي في العدالة الإجتماعية الذي نادت به مباديء منظمة العمل الدولية وبيان فيلادلفيا ومرتكزاتها النصوص عليها في البنود من 22 حتى 26 من الشرعة العالمية لحقوق الإنسان.

فنحن نطالب بتطبيق الحق بالضمان الإجتماعي بحلول العام 2030 – وهو الهدف التالي من أجندة التنمية العالمية. وكانت لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية قد شرحت مكون معيار الحق كما أظهرت ما يتوجب على الدول الأعضاء إعتماده إزاء ذلك الحق

ووفقاً للتعليق 19" في التوصية" ذلك تيسير ضمان الحصول على المنافع والخدمات الضرورية على مستوى البلد (التي تشمل التغذية والسكن والتعليم والعناية الصحية) إما عن طريق الدولة أو عن طريق تأمين تغطية مالية نقدية تمكن من شراء هذه البضائع والخدمات

فالتأريخ والتوكيد المقرر يأتي بعد 80 سنة من لحظ الضمان الإجتماعي في الشرعة العالمية لحقوق الإنسان. علماً بأننا الآن نمتلك خبرة على إمتداد قرن من الزمن بأنظمة الحماية الإجتماعية على الصعيد الوطني في الغالب لدى الدول المتطرفة وذلك يعرض بوضوح بأنها لا تحمي الناس من الصعوبات والقساوة وعدم الأمان المادي فحسب توفر بشكل منظم وخدم في إزالة التفرقة وعدم المساواة.

وأكثر من ذلك ما ورد مؤخراً عن خبرات مشجعة في الدول الأقل نمواً والتي تؤشر دون شك أن بعض أشكال الحماية الإجتماعية يمكن أن توفر في كل مكان من العالم تقريباً بغض النظر عن مستوى نموه

نعتقد أن مع تزايد غنى وثراء العالم يتحتم عدمبقاء أي رجل أو أي طفل أو أي إمرأة في حال فقر أو الإهمال ودون التمتع بالضمان الإجتماعي .

نعتقد أن توصية منظمة العمل الدولية "أرضية الحماية الإجتماعية رقم 202/2012 والتي إنبعثت من المبادرة الدولية المشتركة في أرضيات الحماية الإجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة تعتبر حجر الزاوية للوصول إلى ضمان إزالة الخوف من التخلي الرسمي ولحماية مستوى الحياة اللائق عندما يتعرض الناس

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

للمرض وللبطالة وللإعاقة أو لكبر السن أو حين لا يتمكن الناس من الشغل في حين عليهم العناية بأطفال رضع أو أفراد أسرة مرضى وذلك يساعد في إستهداف عدم المساواة والتمييز التي تخبرها النساء في توصلهم إلى الخدمات الإجتماعية والإمكانات الاقتصادية والموارد. ولكي يستفيد الرجل والمرأة بصورة متساوية من أنظمة الحماية الإجتماعية، يجب الأخذ بعين الاعتبار النساء كون دور النساء مقدمي الرعاية وإستهدافهن من خلال برامج الحماية الإجتماعية ويحتم مساواتهم مع الرجال في الوصول إلى الخدمات والشغل والنشاطات المنتجة.

على التكتل العالمي حول أراضيات الحماية الإجتماعية الحرص أن تدرج توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 للأرضية الوطنية للحماية الإجتماعية ضمن الهدف الإجتماعي في الأهداف النمائية الدولية لما بعد العام 2015

**الخلفية العامة: الأراضيات الوطنية للحماية الإجتماعية**  
اختارت الهيئة التنفيذية إزاء البرامج في الأمم المتحدة موضوع "أراضيات الحماية الإجتماعية" في أكتوبر 2011 كأحد الأوليات ضمن تسع أولويات مفصلية لمواجهة الأزمات العالمية وتبعاتها مبدية مدى الأهمية لمنظومة حماية إجتماعية مناسبة. وكان من المفترض أن تكون تلك المبادرة بريادة منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية

وفي حزيران (جوان) 2012 وخلال إلتئام مؤتمر منظمة العمل الدولية ال 101 أبدى ممثلوا حكومات و أرباب العمل و وووفدو العمال من 184 دولة أعضاء في المنظمة دعمهم وتأييدهم بالإجماع وتبعوا توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 بما يتعلق بالأراضيات الوطنية للحماية الإجتماعية.

**لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أراضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.**  
**التحالف الدولي إزاء أراضيات الحماية الإجتماعية**

والتصوية هذه هي عبارة عن آلية قانونية دولية كانت قد أخذتها بعين الاعتبار خلال صياغتها التشريعات الإجتماعية الوطنية. وهي إذاك تستحدث تجسيد حقوق الإنسان بالضمان الإجتماعي التي وردت في البند 22 من الشريعة العالمية لحقوق الإنسان 1948.

وتقيد التوصية بأن أرضية الحماية الإجتماعية الوطنية ستتکفل بتوفير ضمانات للحصول على الضمان الإجتماعي الأساسي:

- التوصل إلى مجموعة من المكتسبات والخدمات، تضم العناية الصحية الأساسية، بما فيها خدمات الأمومة بمعايير التوفير والوصول إليها وقبلها ونوعيتها

- ضمان الدخل الأساسي للأطفال بما لا يقل عن الحد الوطني الأدنى للدخل، مع توفير التوصل إلى الغذاء والتربيـة والرعاية إضافة إلى العديد من المكتسبات والخدمات المختلفة

- توفير الحد الأدنى من الدخل بما يتوافق مع مستويات مع الحد الأدنى للدخل في البلد للأشخاص في سن الإنتاج وإلى الذي لا قدرة لهم على تأمين مدخول كافي، وخاصة في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة وإلى ما هناك

- ضمان الحد الأدنى للدخل بما لا يقل عن الحد الأدنى المعتمد في البلد لكبار السن

تؤكد التوصية أن أرضيات الحماية الإجتماعية ليست جامدة. ينتظر من الدول أن تضمنها في إستراتيجياتها لتوسيع مدى الضمان الإجتماعي بحيث يتواصل تدريجياً لأعلى مستويات الضمان الإجتماعي ليشمل أكبر عدد ممكن من الناس، ومن أجل ذلك على الدول أن تبني وتتابع تدريجياً أنظمة ضمان إجتماعي شاملة و المناسبة . يجب أن لا ترسم سقف للضمان الإجتماعي من خلال ارضيات الحماية الإجتماعية تحت أية مصوّغات.

تقدم التوصية 18 مبدأ ليصار إلى ضبط والتحكم بأنظمة الحماية الإجتماعية، وتلك المباديء شمولية وغير تمييزية - عادلة - ودامجة إجتماعياً. ومن بين تلك المباديء ما يتعلق بنوعية جيد من الخدمات العامة. كما يجب ضمان أنظمة ضمان إجتماعي بإشراك أرباب العمل والعامل والتشاور مع منظمات المجتمع المدني في عملية تخطيط وتطبيق أنظمة الحماية الإجتماعية

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

وأخيرا تلحظ التوصية مدى تلازم الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية وضمان الدخل كأهداف متداخلة والتي لا يمكن فصلها عن بعض فتقود تأثيرها وفعاليتها مما يحتم على الدول الالتزام بمنظومة وطنية تشاركية مما يعكس تأثير التوصية بإعتماد أراضي الحماية الإجتماعية

فالتوصية إذن توفر معايير إرشادية معرفة بدور المسؤولية العليا والأساسية في تفعيل التوصية . فالدولة إذ ذاك تحدد الإطار التنظيمي والقانوني ، ووسائل وطرق التطبيق ومستوى الحماية الإجتماعية وطبيعة وطريقة الحصول على المكتسبات (خدمات مباشرة أو/و خدمات الدخل المساعد لتفعيل الحصول على المكتسبات)

## علاقة أراضي الحماية الإجتماعية مع النمو الاقتصادي، والفقر والتمييز (عدم المساواة)

التكل الدولي حول أراضي الحماية الإجتماعية يعتبر أن هدف أراضي الحماية الإجتماعية هو ضمان الحماية الإجتماعية والضمان الاقتصادي لجميع من هو بحاجة متى يريد وأين يريد تلك الحاجة. فكل شخص يمكن أن يحتاج حماية إجتماعية في أي وقت للحماية من الحرمان والتهديد. فالحماية الإجتماعية تستهدف تبعات التفجير والحرمان وبإمكان "أراضي الحماية الإجتماعية" المساعدة في إصلاح جذور المفاسد المشكلة للفقر، ولكنها في نفس الوقت لا يمكن أن تكون وحدها في عملية المستعدة هذه.

وكما تنص التوصية رقم 202 (الفقرة 10)، يجب أن تدرج في سياق متن رسم السياسات الاقتصادية والإجتماعية لتكون مثرة ولجمي أكثر ثمارها وفوائدها. وما تختزنه ما يطور حياة الناس بحيث لا يتم إستثمارها إلا إذا كانت مرتبطة بأسواق لعمل الناس و بسياسات إقتصادية وبيئية عادلة التي من شأنها أن تحد من المخاطر الفردية وتخفف من مخاطر مهددة لعافية الناس.

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي:أراضي الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أراضي الحماية الإجتماعية

وستوفر أرضيات الحماية الإجتماعية إذا ما أحسن تخطيطها المساواة تدريجياً مع مرور الزمن، فلدى ضمادات الحماية الإجتماعية تبعات مفيدة متعددة والتي بحد ذاتها تشكل حلقة مفرغة متابعة. فالتربيبة الأفضل تؤدي إلى حياة تشغيلية أفضل كما أن الصحة الأفضل تؤدي إلى ديمومة الوظيفة، ومساعدة الأمهات الحوامل توفر فرص عمل في دوام كامل ومسار وظيفي ثابت، وتخفيض البطالة لدى الشباب من شأنها أن تؤدي إلى فرص عمل على مدى الحياة إلى ما هنالك. والمكتسبات تلك تم إستعراضها وتعتبر أساسية في التنمية البشرية. وتشكل آليات ثبات وضمان في فترة الأزمات بحيث لا تهتز خلال تلك الأزمات.

ومع ذلك فالتحالف يؤكد بأن أرضيات الحماية الإجتماعية لا يمكن أن تحل مكان التنمية الإقتصادية، وهي غير مصممة لتكون الآلية الوحيدة للحد من الفقر أو للقضاء على الفقر. ولا يمكنها أن تشكل الوسيلة الوحيدة لاستئصال الفقر من جذوره. إضافة إلى أن أرضيات الحماية الإجتماعية لا يمكن أن تبرر توقف الجهد نحو تطوير وتحسين المعيشة وضمان عمل كريم للجميع ورفع مستوى المعيشة للجميع.

يرفض التحالف و لا يستحسن ما يمكن أن يحصل مستقبلاً من إستفادة بعض الأشخاص من العولمة الإقتصادية في حين ينتظر من أرضية الحماية الإجتماعية تعويض ذلك على من لا يستفيد من العولمة الإقتصادية . ولكن أرضيات الحماية الإجتماعية تعتبر منظومة إستثمار في البشر مما يمكن من تصويب الشراكة و تكريس المساواة وتكافوء الفرص من خلال الدعم المالي أو الدعم المادي المعيشي.

لا تتمكن أرضيات الإجتماعية من تغيير التمايز الكبير و عدم المساواة الناتج عن سوء توزيع الدخل في الإقتصاديات المؤدي إلى مستويات معيشة متفاوتة وغير متساوية السائدة بدرجة أو بأخرى في المجتمعات.

والأمر الأساسي بالنسبة للحماية الإجتماعية أنها توفر الحظ لكل الناس الحق في المشاركة في عافية ورفاه المجتمع وإنها توفر الفرصة للمشاركة في نماء وتطوير مجتمعهم. إن مقاربة وأهداف "الحماية الإجتماعية" تطير بمقولة أنها مستمدة من مبدأ "عمل الخير والصدقة" وهي إذ ذاك تحفز الإستقلالية. الإنداجم الإجتماعي يخترن الوسائل الوحيدة نحو التمتع الكامل بكافة الحقوق الإنسانية والحربيات

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

## هدفنا المرتجى: حماية إجتماعية للجميع

نظراً لحقيقة، قبول توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 على نطاق واسع من المجتمع الدولي، فإن التكتل العالمي إزاء أرضيات للحماية الإجتماعية التي تحمل إستراتيجية ذات بعدين للتوصية بحيث تشمل ضمانات تؤمن الضمان الإجتماعي الأساسي للجميع لتحسين نوعية الحماية ليصار إلى تبني تلك التوصية كمرشد ودليل لإعداد مسار نحو هدف الحماية الإجتماعية لنماء المجتمع لإدراجهها ضمن الأهداف النمائية لما بعد 2015

وفي هذا الإطار، يستهض التكتل الدولي إذا أرضيات الحماية الإجتماعية "المعاهدة الدولية حول حماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" لحاجتهم للضمان الإجتماعي بغض النظر عن الوثائق القانونية . فالإجراءات والترتيبات والمعايير لاتخضع لوضعية المواطن "حمل الجنسية" طالما أن الشخص يقيم داخل حدود الدولة أو في كيان ذو حدود معترف بها. وكما يظهر في الجدول التالي حول مدى التقدم في تحقيق الهدفين (1- ضمان إجتماعي لكل فرد 2- مدى تبني الدول لتلك التوصية) بواسطة مقاييس تمكنا من تحديد ورصد الغايات والمؤشرات ومستوياتها

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

## الهدف النمائي : حماية إجتماعية للجميع

مؤشرات ومقاييس	مدى ونسبة الحصول	الغايات	الأهداف
<p>1- النسبة المئوية من السكان الحاصلة على خدمات صحية ذات جودة وسوى ذلك من مكونات ضرورية للتنمية بأعلى معايير صحية ميسرة ومتوفرة ويمكن الحصول عليها وتقبلاها</p> <p>2- النسبة المئوية من السكان الذين لديهم حماية مالية تضمن لهم الحصول على الخدمات الصحية ومكوناتها</p> <p>3- النسبة المئوية للأطفال القاطنين الذين لديهم الحد الأدنى الأساسي من الدخل</p> <p>4- النسبة المئوية للأشخاص القاطنين في سن العمالة الذين لديهم الحد الأدنى الأساسي من الدخل وخاصة في فترات المرض والبطالة أو فقدان مستوى المعيشة أو في فترة الأمومة أو الإعاقة</p> <p>5- النسبة المئوية من كبار السن الذين يحصلون على الحد الأدنى للدخل الأساسي</p>	100% من المقيمين في الدول	<p>1- ضمان صحي للجميع: يتوصى الجميع إلى المكتسيات والخدمات التي تعتبر أساسية على المستوى الوطني</p> <p>2- ضمان الدخل للجميع: وذلك يعني ضمان الحصول على المعدات والخدمات الضرورية وفقاً للمعايير الوطنية</p>	<p>1- يتمتع كافة الناس بالحماية الإجتماعية</p>
<p>النسبة المئوية للتعطية العادلة للأشخاص المقيمين بغض النظر عن الجنس ودون تمييز والمرتكزة على الحقوق إزاء ضمان الدخل وضمان الصحة وفقاً للحد الأدنى من معايير معاهدة منظمة العمل الدولية رقم 102 في العام 1952</p>	100% في كل الدول. بحلول العام 2030 يتمتع كافة العاملين في الاقتصاد المنظم وكل من يعتمد عليهم	<p>- تمت أكبـر عدد ممكـن من الناس بمستويات أعلى من الصـنان الإجتماعية</p>	<p>2- قـامت كـافة الدول بالـبنيـةـ والـتطـبـيقـ التـدـريـجيـ أـسـترـاتـيـجـياتـ تـطـوـيرـ ضـمانـ إـجـتمـاعـيـ وـتـقـومـ كـلـ دـولـةـ بـالـزـيـادـةـ التـدـريـجـيـةـ</p>

لكل الحق بالضمان الاجتماعي: أرضيات الحماية الاجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الاجتماعية

			لأعلى مستويات أطر الضمان الاجتماعي
--	--	--	--

6- وذلك يشكل: * مكتسبات الطفل والعائلة * مكتسبات المرض فالرعاية الصحية * مكتسبات الأمة * مكتسبات الإعاقة * مكتسبات الشيخوخة وكبر السن * مكتسبات معيشية * مكتسبات البطالة * مكتسبات إصابات العمل			
---	--	--	--

**لكل الحق بالضمان الاجتماعي: أرضيات الحماية الاجتماعية كأهداف نمائية.**  
**التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الاجتماعية**